الجمعة ١٦-٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ العدد ٢٣٥٠
AL-HAWADETH Friday 16-22 November 2001 No. 2350

## ٥١ دولة احتفلت بمنح الملك فهد دكتوراه في السياسة والحكم

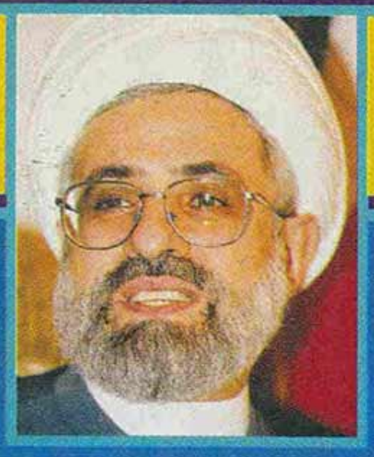

الشيخ نعيم قاسم لـ«الحوادث»:

## «حزب الله» لا يملك ارصدة في المصارف العربية

# الحوادث

رأس «حزب الله» ام رأس لبنان وسوريا وايران؟

الاسد يدعو الى معالجة إرهاب اسرائيل

١٤ عاماً على عهد بن علي: قوّة العقل والقلب

# رمضان الأفغاني يشهد انهيار الدومينو الطالباني

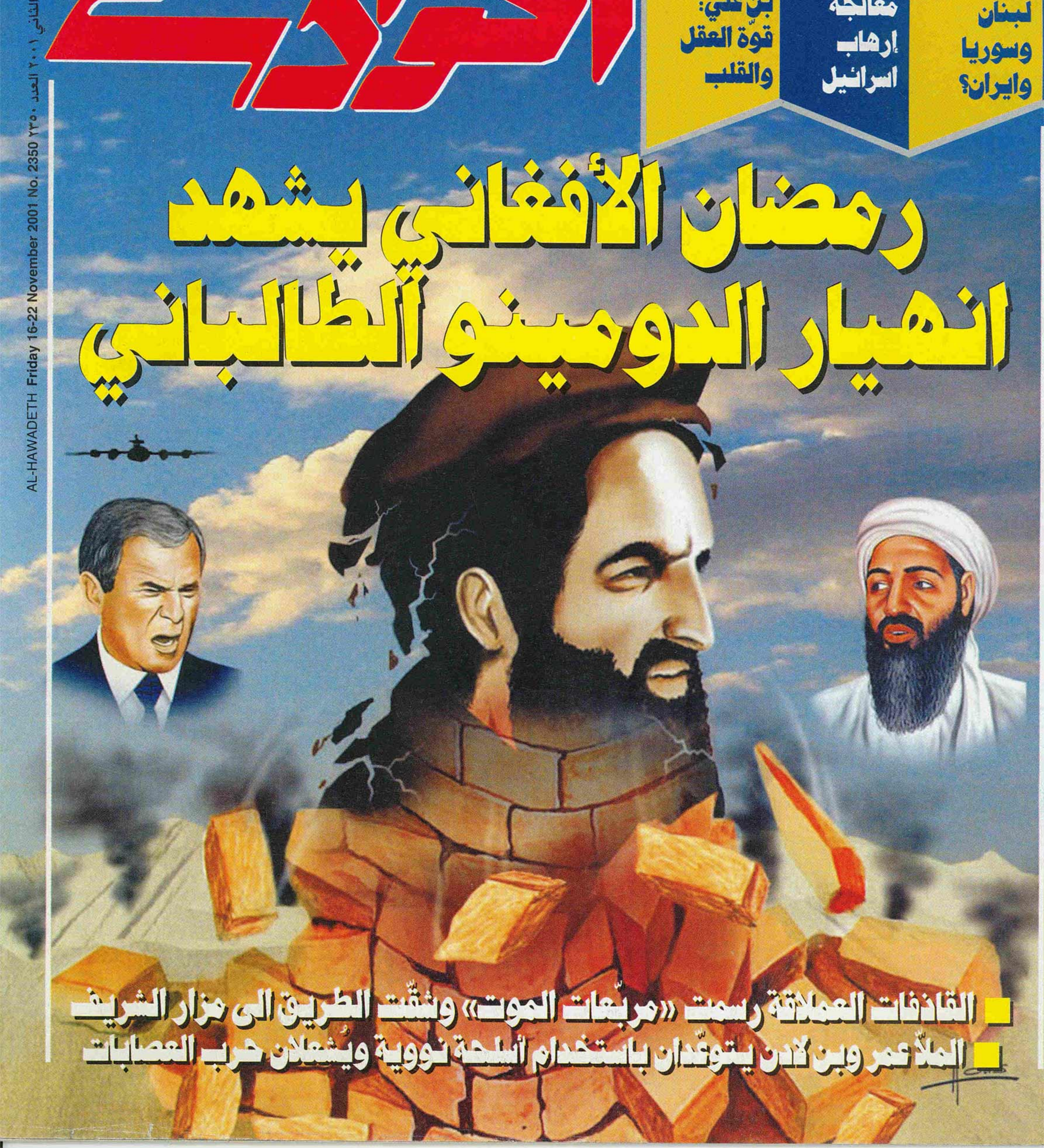

■ القاذفات العملاقة رسمت «مربّعات الموت» وشقّت الطريق الى مزار الشريف
■ الملّا عمر وبن لادن يتوعّدان باستخدام أسلحة نووية ويُشعلان حرب العصابات

الدكتور نادر رياض: مستويات العولمة كثيرة

### الدكتور نادر رياض رئيس شركة «باڤاريا» في حديث شامل لـ«الحوادث»:

# الصناعة المصرية قادرة وتواجه تحديات عديدة

## ■ السوق العربية المشتركة تحتاج خطة عمل

اعلن الدكتور نادر رياض رئيس شركة «باڤاريا» ان الصناعة المصرية قادرة لكنها تواجه تحديات داخلية وخارجية وعليها ان تنتصر في معركة التحدي هذه. وقال في حديث لـ«الحوادث» ان قيام السوق العربية المشتركة لا يحتاج لمجرد قرار لكنه يحتاج لخطة عمل تشمل المدى القصير وتمتد للمدى المتوسط. وتناول الحديث قضايا القطاع الخاص، وأوضاع رجال الاعمال المصريين والعولمة.

والدكتور نادر رياض رئيس شركة باڤاريا، ولد بدمياط في ١٩٤٣/٤/٢٠، حصل على بكالوريوس هندسة الطيران جامعة القاهرة، ودكتوراه في الهندسة الصناعية، ودراسات عليا في الهندسة الصناعية لآلات الورش وخطوط الانتاج ومن انشطته في مجال الخدمة العامة: رئيس شركة باڤاريا وهي شركة مساهمة مصرية، ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، وعضو مجلس ادارة مكتبة مبارك العامة، ونائب رئيس مجلس ادارة الشعبة العامة للمستثمرين، ونائب رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية، وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي، وعضو جمعية رجال الاعمال المصريين، وعضو مجلس ادارة غرفة تجارة القاهرة، ورئيس لجنة الصناعة بالغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة، وعضو مجلس ادارة المجلس السلعي في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وعضو المجلس الدائم لحماية المستهلك في وزارة التموين والتجارة الخارجية.

واجرت مندوبة «الحوادث» ماجدة برسوم هذا الحديث مع الدكتور نادر رياض وجاء على النحو الآتي:

«الحوادث»: هل يرى د. نادر رياض ان مستقبل الصناعة المصرية في خطر؟

**د. نادر رياض: الصناعة المصرية امامها الآن اكثر من اي وقت مضى تحديات داخلية وخارجية وعليها ان تنتصر في معركة التحدي لأنه لا بديل آخر غير ذلك. اذ بات من الضروري مناقشة قضية مستقبل الصناعة في مصر على المستوى القومي، على ان لا يتم ذلك بمعزل عن المتغيرات الدولية وما يواكبه من تحديات ستضطر صناعتنا الوطنية حتما لمواجهتها، وتأثير تلك المتغيرات على الجانب السلبي وصولا للتفاعل مع ايجابياتها اعترافا بالحقائق الثابتة، من اننا لا نملك ان ننعزل عن العالم كما لا نملك نتائج عدم الاعتراف بنا على الخريطة الدولية. وهذا الامر ليس قاصرا على الصناعة المصرية فقط وانما مقولة «اكون او لا اكون» لشكسبير يسري صداها الصناعي الى عبارة «اتطور او لا اكون». وهذا الموقف له ادواته ومعطياته التي يجب على الصناعة المصرية مراعاتها، واكثر ما يهددها حاليا يتمثل في حدوث «ردة» بتحول جانب مهم من الصناعيين الى مستوردين لسلع اجنبية، وبالتالي التخلي عن مسيرة الصناعات الوطنية والتي سيظل هدفها الدائم العمل على اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي.**

**هذا على المستوى الخارجي، اما الاخطار على المستوى المحلي فهي كثيرة، لا يزال على رأس القائمة نشاط تهريب السلع من خارج نطاق المنافذ الجمركية مما يشكل تخريبا للاقتصاد المصري وما يشكله من منافسة غير متكافئة مع المنتجات المصرية. يلي ذلك مباشرة الغش الصناعي والذي بدأ يتفشى اكثر من اي وقت مضى مهددا الصناعة المنضبطة ليس فقط في نصيبها من السوق المحلية وانما اخطر من ذلك في سمعتها المحلية والعالمية بعد ذلك.**

«الحوادث»: ما هو رأيك في إقامة سوق عربية مشتركة؟ وهل ستكون على اسس موضوعية وعلمية ام مجرد شعارات؟

**د. نادر رياض: واقع الامر ان التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية قد انتجت توزيعا جديدا للقوى يعتمد في اسياساته على الايجابيات الاقتصادية، في ظل الانتاج العالمي وتحرير التجارة الدولية وازالة كافة العوائق امام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الاموال والتكنولوجيا عبر الدول، في ظل تواجد حركة نشطه لتعميق الاندماج والتكامل التجاري والاقتصادي بين المناطق المختلفة من العالم.**

**مما سبق يمكننا القول أنه ليس هناك مكان في عالم اليوم لدول منفردة في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، والعرب الآن في مفترق الطرق، فاما الاختفاء من خريطة العالم واما الاستمرار في التواجد وانما بفاعلية اكثر. ان قيام السوق العربية المشتركة لا يحتاج الى مجرد قرار، ولكنه يحتاج الى خطة عمل تشمل المدى القصير وتمتد للمدى المتوسط. وفي اطار اقامة العديد من الدول العربية المناطق الحرة الثنائية ومتعددة الاطراف، والتي تؤهل، اذا احسن ادارتها، لاقامة السوق العربية المشتركة، والتي تحتاج الى توحيد للنظم الجمركية وتوحيد للمواصفات القياسية والى توحيد لقوانين العمل والى تسهيل لانتقال العمالة عبر الحدود وتنظيم لقواعد المنشأ وتوحيد لشكل ونظم اصدار شهادات المنشأ، وذلك بما يعظم مصالح دول السوق العربية ويدرأ عن تلك الدول ما يتهددها من اغراق سلعي لا ترغبه.**

«الحوادث»: هل تعتقدون ان وسائل الاعلام شوهت صورة رجال الاعمال في مصر؟

**د. نادر رياض: الاعلام له دوره بلا شك لا سيما التلفزيون لما له من قوة جذب وتأثير على السواد من جمهور المشاهدين. وان كان بعض الكتاب قد تأثر ببعض الحالات السلبية لبعض الحالات التي اوردتها الصحف، الا ان الجمهور العريض لم تختلط عليه الامور، ويستطيع ان يميز بين رجال الصناعة وقطاع الاعمال الجادين واولئك القلة من المغامرين والذين تتواجد امثلة منهم في كل زمان ومكان دون ان يؤثر تواجدهم في المسيرة الوطنية للصناعة المصرية.**

«الحوادث»: ما هو رأيكم في محاربة المجتمع المصري للقطاع الخاص؟

**د. نادر رياض: لا شك انه لولا التحول الذي حدث في مصر خلال الـ٢٠ سنة الاخيرة ما كان يمكن ان ينمو الاقتصاد المصري هذا النمو، لا سيما خلال الـ١٠ سنوات الاخيرة، في الوقت نفسه نجحت تجربة القطاع الخاص وتزخر بقصص النجاح التي حققتها عشرات من الصناعات المصرية في الكثير من الانشطة الاقتصادية.**

**ولي تحفظ على مقولة ان المجتمع المصري يحارب القطاع الخاص اذ ان في هذا تعميما لما هو محدود جدا في خصوصيته. واذا كانت هناك ظواهر سلبية فهي نتيجة طبيعية للمرحلة الانتقالية التي يعيشها المجتمع المصري من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر، وهي مرحلة عاشتها وتعيشها كل الدول التي تمر بالتجربة نفسها. وستسفر التجربة عن ايجابيات مشرقة سواء على المدى القصير او المتوسط ولا اعتقد ان مرحلة بناء الثقة موضع شك حاليا بعد ان بلغت ما يرسخها منذ سنوات.**

«الحوادث»: ما هي الخطوات التي تتخذونها لدفع معدل الصادرات المصرية؟

**د. نادر رياض: لا جدال في ان التصدير يحتل اهمية**

متزايدة في اولويات السياسة الاقتصادية للصناعة المصرية، خاصة في ظل تشابك العلاقات الدولية وانصهارها في بوتقة واحدة لا تخلو من التناقضات بل والصراعات ايضا، وتدعم الدولة قضية الصادرات، موظفة في ذلك آليات كثيرة يأتي على رأسها فتح المجال للاستثمار في كافة المجالات الانتاجية وما واكب ذلك من استقدامه لتكنولوجيا متطورة ونقلية حديثة بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضروريا.

والصناعات الهندسية تختلف عن سائر الصناعات الاخرى كالغذائية والدوائية وغيرها في توجهها التصديري، فهي تحتاج لانشاء آلية تسويق بالدول المصدر اليها، وكذا آلية لتوفير خدمات ما بعد البيع بما في ذلك من قطع غيار وافراد مدربين على اداء تلك الخدمات، وهو ما يتحول في النهاية الى استثمارات ضخمة تقدر بالملايين، واذا كانت الصادرات هي عصب الاقتصاد فان الطفرة المنتظرة تعتبر تحديا كبيرا امام الصناع المصريين، وهناك شركات مصرية استطاعت الخروج للعالمية دون ان تنتظر المناقص المقبل من الخارج وخرجت لملاقاة التحدي في منتصف الطريق واخرى بدأت تأخذ طريقها لتعبر الحدود الى العالمية، واضعة نصب اعينها ادوات ذلك بمقياس التطوير والقيمة المضافة ومستوى الجودة والية خدمات ما بعد البيع والتسويق المحترف.

«الحوادث»: ما هي توقعاتكم لمدخل العولمة على عسرنا؟

د. نادر رياض: في ظل مفهوم العولمة تبدل مفهوم حدود الدولة القومية واصبح العالم كله وحدة واحدة، فتلك الحدود اصبحت اسوارا شكلية تمثلت في حواجز جمركية او حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، وشهدت قوة الدولة انحسارا وتراجعا، ويرى البعض ان المقصود الحقيقي بالعولمة هو التدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسلوكية عبر الحدود السياسية للدول لصالح دول كبرى لها ان تستفيد من ذلك.

ومن اجل الاستفادة من العولمة يجب مواجهة الآثار السلبية، فقد اتجهت بعض الدول للسير في اتجاه اتخاذ الإجراءات التالية وما يناسب منها على المستوى الوطني والاقليمي والدولي كما يلي:

● المستوى الوطني:

- السعي لتحقيق مشاركة فعالة لمختلف القطاعات كالاتحادات الصناعية والمؤسسات غير الحكومية، وذلك من خلال تمثيل حقيقي مؤثر ويؤمن مصالح الجميع وبشكل يدفع الى تعميق الهوية الوطنية ويستطيع الدفاع عنها.

- التمسك بان تتولى الدولة الحفاظ على السوق الاجتماعية وتوفير الرعاية لها وتوفير مستوى جيد من الخدمات الصحية والتعليمية بما يوفر المواطن الصالح المهيأ لدخول سوق العمل دون مشقة او معاناة.

● المستوى الاقليمي: لم يعد هناك مناص من ضرورة تشكيل تكتلات اقليمية او قومية تمكن دول العالم الثالث من تعظيم قدراتها التفاوضية للدفاع عن مصالحها على المستوى العالمي واداء دورها الاقتصادي بعد ذلك.

● المستوى الدولي: الاصرار على ضرورة المشاركة في جميع المؤسسات الدولية الفاعلة، وذلك من خلال تمثيل متوازن لها يؤمن لها دورا معقولا في صنع وتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية.

«الحوادث»: كيف ترون المناخ الاقتصادي اليوم؟

د. نادر رياض: الاقتصاد المصري في مصر مستمر في النمو، وهو في منحنى صاعد جديد، فهو يشارك بالفعل في الربع الاول من عام ٢٠٠١، والاقتصاد المصري يمر، شأنه شأن مختلف الاقتصادات الدولية، بالعديد من التحولات والتطورات على مختلف المستويات الكلية والجزئية. ونعزى هذه التحويلات الى اسباب داخلية تعكس ظروف الاقتصاد المصري ذاته مثل التحول الى الخصخصة، والاتجاه الى اقامة مشروعات عملاقة بتمويل خاص والتحرير الاقتصادي المتدرج وغيرها. كما تعكس هذه التحولات ما يحدث في الاقتصاد العالمي، وهي اسباب خارجية ذات مردود داخلي، مثل تحرير التجارة العالمية وغيرها من القواعد والقوانين الاقتصادية الدولية. وتفرض هذه التحولات، ايا كانت اسبابها، العديد من التحديات على الاقتصاديات المختلفة خاصة النامية منها، والاقتصاد المصري ليس استثناء من ذلك، اذ مر ويمر بدورات انتعاش يعقبها هبوط وهو في ذلك اشبه بحركة المد وهو ظاهرة اقتصادية معروفة.

مما سبق فان الاقتصاد المصري ليس بالاقتصاد الضعيف الهش لكنه اقتصاد ذو طبيعة خاصة استطاع الصمود امام ازمات كثيرة الا انه يتاثر بالاقتصاد العالمي صعودا وهبوطا بطريقة او باخرى، ويبقى الامل معقودا على القطاع الصناعي باعتباره القاطرة الرئيسية للحركة الاقتصادية.

«الحوادث»: ما هو رأيكم في تجربة الخصخصة في مصر؟

د. نادر رياض: ان تجربة الخصخصة المصرية انما هي تجربة متميزة يهتم العالم بمتابعتها، خاصة وانها قطعت بخطوات ملموسة جادنا كبيرا يتعدى نصف الخطة دون ان تخلي عن الجانب الاجتماعي لتعهدها بالحفاظ على المسيرة العمالية والبعد الاجتماعي، وهو الامر الذي يستحق التقدير والاعجاب. وباستثناء عملية خصخصة شركات اسمنت اسيوط والاسكندرية والعامرية والتي بلغت حصيلتها ٦٥٠ مليون دولار، نشاطات عملية الخصخصة في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى الآن، فمن بين ٣١٤ شركة قطاع عام كان من المستهدف خصخصتها بالكامل، تم بيع ١٧٢ شركة وهو ما يشكل اكثر من نصف الخطة بلغت حصيلة بيعها ١٥,٧ مليار جنيه، ومن المتوقع ان يؤدي التزام الحكومة بالتصرف في نصيبها في ٥١١ شركة مشتركة الى تحسين اداء القطاع المالي المصري (البنوك وشركات التامين العامة) من خلال حصيلة البيع الا ان ذلك يجب ان لا يتم بمعزل عن التوازنات المطلوبة.

«الحوادث»: هل عناك تفاؤل لديك بتكامل اقتصادي عربي ام لا؟

د. نادر رياض: ان لغة التكتل الاقتصادي والتكامل اكد عليها واقع الفقد في الدول الصناعية الكبرى وذلك من اجل تحقيق المزيد من النمو والانتعاش، ومن اجل توفير افضل الظروف اللازمة للتقدم التكنولوجي، ولاعطاء الصناعة دفعة قوية الى الامام، وهي دروس للاسف لم يدركها حتى الان عالم الدول النامية وخاصة الدول العربية التي تعيش في اطار عام من الانقسام وعدم الاتفاق حتى على مستوى المجموعات الجغرافية التي تملك كل مقومات التجمع والتكتل وتملك كل ضروراته واحتياجاته.

وعلى الرغم من ضياع اكثر من ٤٠ عاما على مولد فكرة التجمع العربي، الا ان ما مضى يندرج تحت بند التاريخ، ويجب ان نعيش الحاضر ونتامل في المستقبل خاصة وان السنوات الاخيرة قد شهدت بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى اعتبارا من اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربي، وللتفاعل مع العالم باوضاعه الجديدة ومتناقضاتها والتي يتضح جانب من ابعادها من الواقع القائل انه على الرغم من ان عالم اليوم يعيش تحت مسمى تحرير التجارة او «العالم في ظل اقتصاديات السوق» ان اجزاء العالم المختلفة قد اتجهت الى خلق تجمعات او تكتلات كبيرة من منطلق مصالح مشتركة تربط بين شعوب كل من هذه التجمعات، ومن المتناقضات التي نلمسها ايضا ان الكثير من الوحدات التي تدخل في هذه التكتلات قد تختلف عن بعضها لغة او دينا او ثقافة الا انها في نهاية الامر ترى ان طريق الخلاص لها يتمثل في الترابط الاقتصادي، واذا كان هذا هو موقف تلك التكتلات سواء في اميركا او في اوروبا او في آسيا او في افريقيا، فما بالنا بعالم عربي لا تحتاج الى تعديد عناصر ترابطه ووحدته، عالم عربي يقبض بيديه على العصا السحرية التي يمكن ان تعطيه غلبة مطلقة في عالم الصراعات، هذه العصا تتمثل في توافر راس المال والثروة البشرية، ناهيك عن العناصر الاخرى للقوة الاقتصادية.

«الحوادث»: عامل المخاطرة والدين البنكية اصبحت لغة رجال الاعمال والبنوك، ما هو رأيكم فيما يجري الآن؟

د. نادر رياض: اننا جميعا شركاء في التنمية ولكل طرف دوره الوطني، عليه ان يؤديه سواء كان قطاعا خاصا او بنوكا او وسائل اعلام او حكومة ممثلة في مؤسساتها. كما ان هناك واجبا يقع على الفرد وواجبا على المؤسسة وواجبا على الحكومة ومؤسساتها، وفي حسن اداء كل طرف من الاطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وعكس ذلك صحيح، وبالتالي فانه من المجافي للتقدير السليم ان يتم توجيه اللوم لطرف دون آخر في حالة تعديدة اوجه القصور، وهو ما نشاهده كثيرا اليوم على صفحات الجرائد او في الندوات المختلفة. ويبقى ان الدولة والبنوك ورجال الصناعة والاعمال وكذا الافراد يكونون قمما بينهم تحالفا يشتركون معا فيه داخل مصلحة مشتركة تضمهم ■

القاهرة - ماجدة برسوم

الدكتور نادر رياض يتسلم الدرسية ماجدة برسوم